

الألتقى ولكن يوزن به التقى العام والنحو جميعا، وأما الثالث
فلا يوزن به إلا النحو كما ذكرت لك أن يلزم منه أن بعض أحد
الوصفين يوصف بالآخر لا جماعهما على شيء واحد مما لا يتسع
إلا للحكم النحو هو الصواب فهو أصغر لا محالة، نعم وزن الحكم العام
من موازين الشيطان وقد وزن به أهل التعليم بعض معارفهم وأما
الشيطان في أمينة الخليل عليه السلام في قوله يذاري بي هذا الكبر والسؤال
عليك قصته بعد هذا **القول في ميزان التلازم** قال فاشرح
ميزان التلازم فقد فهمت الأقسام اثنت من موازين التعادل
قلت هذا الميزان مستفاد من قوله تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله
لفدا، ومن قوله تعالى قل لو كان مع آلهة كما يقولون إذا لا تبعوا
إلى ذي العرش سبيلا، ومن قوله تعالى لو كان هؤلاء آلهة ما وردوا
بها وتحقق صورة هذا الميزان أن نقول لو كان للعلم الهمة لفدا

هذا الأصل ومعلوم أنها لم يفد هذا أصل آخر فيلزم منهما نتيجة ضرورية وهو نقى
المبين، ولو كان مع ذي العرش آلهة لا يتبعوا إلى ذي العرش سبيلا، ومعلوم أنهم
لم يتبعوا، فيلزم نقى آلهة سوى ذي العرش، وأما عيار هذا الميزان بالصيغة المعلومة
فذلك أن كانت الشمس طاعة فالملك الكعبة خفية، ونقول إن أكل فلان فهو شبعان
وهذا نعلم بالتجربة، ثم نقول ومعلوم أنه أكل وهذا نعلم بالحس فيلزم من الأصل
التجربي والأصل الحسي بالضرورة أنه شبعان، وأما موضع استعماله في الغوامض فكثير
حتى يقول الفقيه أن كالمبيع الغائب صحيح فيلزم تصريح الأزام، ومعلوم أنه لا يلزم تصريح
الأزام فيلزم منه أنه ليس بصحيح، ونعلم الأصل الأول بالاستقراء الشرعي المفيد لظن
وإن لم يفد العلم، والثاني بتسليم الخصم وسعدته، ونقول في النظرية إن كان
صنعة العالم وتركيب الأدمى مرتباً عجباً محكما فصحة عالم، وهذا في العقل أولى
ومعلوم أنه عجب مرتب وهذا مدرك بالعيان فيلزم منه أن صنعة عالم، ثم أتتني